فى سبيل حماية النسل

بقلم الدكتور عبد العزيز نظمى بك

أثبتت التجارب والمشاهدات والاحصاءات أن للوراثة تأثيرا لا ريب فيه على النسل . وليست هذه الحقيقة قاصرة على بنى الانسان فحسب بل تسرى أيضا على فصائل الحيوانات والنباتات . والدليل على ذلك أن الاخصائيين فى تربية الحيوانات وزراعة النباتات فى جميع أنحاء العالم توصلوا الى تنويع أشكال بعض الحيوانات وتغيير بعض طباعها بواسطة تنويع الأصول التى يتفرع منها ، وكذلك ترى المزارعين وعلماء النباتات يستنبطون من وقت لآخر أنواعا جديدة من الفواكه والزهور والأقطان والبذور وما اليها بتلقيح بعض الأنواع بأنواع أخرى بطرق فنية يصلون اليها بعد تجارب كثيرة . ومن السهل الاطلاع على نتائج تجاربهم المدهشة مما يعرضونه فى شتى البلاد من معارض محلية أو دولية . ولا يزال الاخصائيون فى جميع تلك الفروع يعملون على توسيع دائرة مباحثهم المرتكزة على قواعد علمية وتجارب عملية تثير الاعجاب فضلا عن نتائجها الاقتصادية فى زيادة الانتاج وتحسين أنواعه .

فاذا علمنا ذلك سهل علينا فهم تأثير الوراثة على الجنين من بنى الانسان ووجوب وقاية النسل البشرى من شرور الأمراض التى يمكن أن تنتقل فى آباء وأمهات مصابين بها الى أولادهم الابرياء بطريق الوراثة ، فيولد الطفل ضعيفا ملونا بأمراض لا ذنب له فيها ولسان حاله يقول : " غيرى جنى وأنا المعذب فيكم " . ومن أشد الأمراض خطرا وأسهلها انتقالا من الآباء الى نسلهم أمراض الزهرى والتدرن ، خصوصا بعد ميلاد الأطفال ووجودهم فى بيئة ملوثة بجراثيم المرض ، والأمراض العقلية اذا كان أحد الوالدين مصابا بمرض منها أو كان من المدمنين على المسكرات والمخدرات .

ونظرا للكارثة الفادحة التى تصيب الأمة ماديا ومعنويا بسبب كثرة عدد الأطفال المصابين بأمراض وعاهات غير قابلة للشفاء من طريق الوراثة عن آبائهم أو أمهاتهم ، اهتم أولو الأمر وقادة الرأى فى الأمم المتمدينة بدراسة الطرق الواجب اتخاذها لوقاية الأبناء من الأمراض الوراثية ، وبعد بحوث كثيرة وتجارب عديدة اضطرت بعض الحكومات الى سن قوانين تمنع زواج الرجال والنساء المصابين بأمراض تؤثر على صحة النسل تأثيرا سيئا ،

فحتمت على كل طالب زواج أن يقدم إلى سجل عقود الزواج شهادة من لجنة طبية حكومية أو من اثنين من الأطباء القانونيين تقرر خلو مقدم الشهادة من الأمراض والعاهات التى تؤثر على النسل كالزهرى فى دور نشاطه والأمراض العقلية والادمان على المسكرات أو المخدرات وما اليها، وبذلك تقل نسبة وفيات الأطفال الحديثى الولادة كما يقل عدد الأطفال الضعفاء والمصابين منهم بأمراض جسيمة أو عقلية انتقلت جراثيمها اليهم قبل ميلادهم أو بعده من آبائهم أو أمهاتهم بطريق الوراثة وبحكم معيشتهم بينهم . ومن الحقائق الثابتة أن تربية الطفل السليم الجسم الصحيح العقل أسهل من كل وجهة من تربية الطفل المعتل الصحة أو الشاذ فى تكوينه فضلا عن كثرة النفقات والمجهودات التى تطلبها تربية الأخير بدون فائدة مادية أو معنوية تعود على الطفل العليل نفسه أو على ذويه أو المجتمع . بل بعكس ذلك أن أمثال أولئك الأطفال الضعفاء وذوى العاهات يكونون طيلة حياتهم التعسة عالة على أهلهم وعلى الأمة ، ويعرقلون رقيها اذا كثر عددهم . ولذا نرى من واجب الأطباء وقادة الأمة أن يبذلوا النصح للشبان والمتزوجين فيقولوا لهم إياكم أن تقدموا على الزواج وأنتم مصابون بأمراض ذات تأثير سيء على الأجنة فى بطون أمهاتهم مثل الزهرى قبل تمام شفائه والسل المتقدم والأمراض العصبية والعقلية ، امتنعوا عن النساء بقدر الامكان وأنتم سكارى أو تحت تأثير المخدرات كالمورفين والكوكايين والهيروين والحشيش أو عند شعوركم بالضعف أو انقباض النفس ، فان لم تعملوا بتلك النصائح أخلفتم أولادا ضعاف الجسم والعقل معرضين للأمراض والموت المبكر فضلا عما يصيبهم فى الحياة من متاعب كثيرة تجعلهم يحنقون على والديهم الذين تسببوا فيما انتابهم من أمراض وأحزان بغير ذنب اقترفه الأبناء نحو الآباء .

"وقد قال الأستاذ الدكتور كاريل " Carrel" فى مؤلفه فى سبيل تحسين النسل : إن الأطفال صورة تعبر عن الميول الوراثية الكامنة فى جميع أنسجة والديهم ، وليس من الصعب تحويل تلك الميول بالوسائل التى تساعد على تحسين النسل لخير المجتمع . وأما اذا كانت بنية الوالدين رديئة أو ملوثة بجراثيم أمراض تفسد أنسجة الجنين بحكم الوراثة فلن ينتجوا إلا نسلا ضعيفا قليل الذكاء تعوزه القوة المعنوية وسلامة التفكير فلا يكون ضارا لنفسه فحسب بل ضارا لغيره بسبب ما يقترفه من جرائم متنوعة تقذف به الى السجون أو المستشفيات .

وليست قوة الأمة فى كثرة عدد أفرادها إجمالا بل فى وفرة عدد الأصحاء منهم فى الجسم والعقل ، ولذا لا يصح أن تقتصر مهمة الحكومات الرشيدة والشعوب الراقية على تقليل نسبة وفيات الأطفال ، والإكثار من عدد المواليد أيا كانت حالتهم ، بل يجب أن تكون غايتها أسمى من ذلك فتوجه مجهوداتها الى تقليل الوفيات من جهة واتخاذ الوسائل التى تؤدى بنجاح

مؤكد الى تحسين النسل من جهة أخرى ، صحيا وأخلاقيا وبذلك يزداد انتاج البلاد ماديا ومعنويا بزيادة عدد أبنائها الأصحاء وتقليل عدد الضعفاء أو المرضى بينهم " .

وأذكر تأييدا لهذا الرأى شذرات من خطاب ألقاه الدكتور " بول فينى " الفرنسى فى المؤتمر الثامن عشر للمواليد والأمراض الكثيرة الأولاد الذى عقد فى مدينة ليون بفرنسا فى سبتمبر سنة ١٩٣٨ : " ان الجهود التى بذلت — ولا تزال تبذل — فى سبيل زيادة عدد المواليد يجب ألا تقتصر على ذلك فحسب بل يجب أن تعنى بتحسين النسل لأنه من الخطر الكبير على مستقبل الأمة أن نعمل على الاكثار من عدد المواليد بتقديم النصائح والارشادات للشبان لحثهم على الزواج واغداق المنح والامتيازات للمتزوجين ، ما دمنا لا نعمل على منع المصابين منهم بأمراض تفتك بالحرث والنسل من أن يكونوا أداة سهلة لإنتاج عدد كبير من أولاد ضعفاء الجسم والعقل يكونون طول حياتهم عالة على الحكومة والمجتمع اذ مصيرهم جميعا الى المستشفيات أو السجون بعد أن يترك معظمهم أبناء ضعفاء مثلهم .

ونذكر فى مقدمة الأمراض التى تؤثر أسوأ تأثير على الجنين فى بطن أمه وتجعل فى الأولاد عددا كبيرا من مرضى الأجسام والعقول ، مرض الزهرى ويسميه العوام "التشويش" فهو أشد الأمراض بطشا بالزوجة أولا ثم بالنسل ، بعد أن يفتك بالمصاب وينغص حياته بالآلام والعاهات الى أن ينقذه الله من عذابه بالموت .

وهاك على سبيل التدليل لا الحصر أسماء بعض الأمراض التى تطرأ على من يصاب بمرض الزهرى ويهمل علاجه علاجا دقيقا بواسطة الاخصائيين الى أن يبرأ منه تماما بقدر المستطاع قبل حصول المضاعفات الخطيرة له . أورام صمغية فى العظام والمخ — إصابات منوعة فى الشرايين وعلى الأخص الشريان الأورطى وهو أكبر شريان فى الجسم — التهابات حادة ذات نتائج خطيرة فى أهم أعضاء الجسم كالرئتين والكليتين والجهاز الهضمى والتناسلى — التهابات حادة فى مقلة العين كالقرنية والقرحية قد ينتج عنها فقد الأبصار — شلل نصف الجسم — شلل عام تدريجى للجسم — اضطرابات شديدة فى سائر المجموع العصبى — آلام حادة فى الأحشاء — جروح أكالة فى القدمين الخ .

وثانى الأمراض التى يجب على كل مصاب بها أن يمتنع عن الزواج حتى يتم شفاؤه وتعود اليه قواه ، حرصا على حياته وحياة زوجه وصحة نسله هو مرض السل الرئوى فالمسلول اذا تزوج يجنى على نفسه أولا إذ أن الزواج يساعد على تقدم السل واضمحلال صحة المريض بسرعة لدرجة تقضى على حياته فى زمن قصير بعد أن يكون (الزوج المريض) قد جنى على زوجته البريئة جناية أخرى إذ ينقل اليها جراثيم المرض بحكم المعاشرة الزوجية وأخيرا يجنى جناية

ثالثة على أولاده الأبرياء الذين يولدون ضعافا ويصابون بالمرض إذ تتسرب الجراثيم الفتاكة إلى أجسامهم النحيلة من قبلات والديهم وجميع الأشياء الملوثة بتلك الجراثيم المحيطة بهم ليل نهار فلا يمضى زمن طويل حتى ينطفئ نور حياتهم بعد عذاب أليم لهم ولذويهم .

وعدا هذين المرضين القابلين للشفاء ، إذا عنى كل مريض بعلاج نفسه علاجا دقيقا طويلا ولم تطرأ عليه مضاعفات خطيرة ، يجب أن نذكر سائر الأمراض العصبية والعقلية المتنوعة الأشكال الشديدة الأخطار ومعظمها ناتج إما من الوراثة عن الآباء والأجداد وإما من إدمان الأزواج المسكرات والمخدرات المختلف ألوانها ، ومن هؤلاء المرضى وأولادهم البائسين تكتظ دور مستشفيات الأمراض العقلية والمحاكم والسجون وتنكبد الأمة أموالا وفيرة ومجهودات كبيرة فى سبيل علاجهم واتقاء شرورهم ، كان من الأولى انفاقها فى مشاريع نافعة لرقى الشعب ورفاهيته ولهذه الأسباب رأى بعض الحكومات الراقية أن يتخذ إجراءات تشريعية بجانب طرق الدعاية الصحية لمنع زواج المصابين بأمراض ذات تأثير سيء على المتزوجين وخصوصا على نسلهم بطريق الوراثة ، وذلك للاقلال من الأولاد الشواذ والضعفاء الجسم والعقل الذين لا يرجى لهم شفاء .

ومن طرق التشريع التى اتخذت قانون يقضى بعدم عقد زواج الا اذا قدم كل من طالبى الزواج شهادة من لجنة طبية حكومية أو من طبيبين تقرر بعد التحقق من شخصية الطالبين واجراء الفحص الطبى الدقيق بالطرق العلمية الحديثة ، أن كل واحد منهما صحيح الجسم والعقل وليس به أعراض أى مرض من الأمراض التى تضر بصحة الزوج الآخر أو تنتقل آثارها الى النسل بطريق الوراثة أو بعد الميلاد .

ورب قائل يقول وكيف يتسنى للطبيب الذى يحترم قسمه بعدم الاباحة بأسرار المهنة أن يبوح بتلك الأسرار مهما كان الغرض النبيل الذى يدفعه لذلك ؟

وأرى أنه يمكن التوفيق بين واجب الطبيب فى حفظ أسرار المهنة وبين واجبه لخدمة المصلحة العامة . وذلك باتباع ما يأتى :

إذا حصل الكشف الطبى على طالبى الزواج بمعرفة لجنة طبية حكومية بناء على تشريع يحتم ذلك فلا حرج على الطبيب أن يقرر كتابة صلاحية من كشف عليهم أو عدم صلاحيتهم طبيا للزواج بدون ذكر نوع المرض المانع من الزواج فيكون حكم الطبيب فى هذه الحالة كأطباء شركات التأمين على الحياة وكأطباء القومسيون الطبى الحكومى المختص بالكشف على الموظفين وطالبى الاستخدام لتقرير صلاحيتهم للعمل من عدمه وتقرير ما يحتاجون اليه من إجازات وما إلى ذلك من الاختصاصات المخولة للقومسيون . وأما إذا كان مطلوبا الكشف الطبى

على طالبي الزواج بواسطة أطباء خصوصيين اختارهم الفريقان لهذه المهمة فمن الميسور للطبيب أن يحافظ على أسرار المهنة بدون اضرار بمصلحة الفريقين ولا بالمصلحة العامة بالطريقة الآتية : بعد أن يكشف الطبيب على طالب الزواج بدقة واخلاص يصارحه على حدة بما تراءى له من الأعراض والأسباب الطبية التي تستدعي امتناعه بتاتا عن الزواج أو على الأقل إلى حين زوال تلك الأسباب ، ويسدي له بحزم ولطف النصائح اللازمة ليعدل عن الزواج ثم يحرر له شهادة يقول فيها : " بعد الكشف الطبي الدقيق على فلان (وفلانه) الذي تحققت من شخصيته بواسطة فلان (أو المعروف لي شخصيا) أشير بعدم زواجه بتاتا (أو لحين شفائه من المرض الذي أبلغته له مباشرة) ثم يسلم هذه الشهادة بعد امضائها ووضع تاريخها بالحروف ، إلى يد الشخص الذي أجرى الكشف عليه ويبلغ الفريق الثاني (إذا طلب منه ذلك) أنه سلم الشهادة للشخص نفسه . فمن البديهي أن هذا الشخص الذي اتضح عدم صلاحيته للزواج سيمتنع من تلقاء نفسه عن تقديم الشهادة ويبادر إلى فسخ الخطوبة فلا يتم الزواج ولا يذاع أي سر . وأما إذا كان طالب الزواج سليما من كل مانع طبي للزواج فمن واجب الطبيب أن يعطيه شهادة صريحة بذلك ويبلغ الأمر الى الفريق الثاني ليتم الزواج إذا كان الطالب الثاني سليما أيضا من جميع الموانع الطبية .

وقد اضطر بعض الحكومات الأوروبية أخيرا الى سن تشريع آخر لمنع زواج المصابين بأمراض أو عاهات غير قابلة للشفاء وذات تأثير سيء على النسل بطريق الوراثة ، وهذا التشريع يقضي بتعقيم المصابين بأحد تلك الأمراض . وقد أصدرت حكومة ألمانيا قانونا لهذا الغرض في ١٤ مايو سنة ١٩٣٢ وذكرت فيه تلك الأمراض وهي : البله الخلقي — الأمراض العقلية — الجنون — الصرع الوراثي — العمى الوراثي الخلقي — الصمم الوراثي — التشوهات الجسمية الوراثية .

وأشار هتلر دكتاتور ألمانيا في كتابه " كفاحي " إلى المبررات لسن القانون المذكور بالعبارات الآتية :

" إنه لمن الضعف أن ندع المرضى الذين لا يرجى شفاؤهم ينقلون أمراضهم إلى أشخاص لا يزالون متمتعين بالصحة ففي ذلك دليل على عاطفة لا تتورع عن قتل مائة شخص بدلا عن ايذاء شخص واحد واست أعتقد أن في منع الشواذ من انتاج شواذ آخرين ما يخالف المنطق السليم ، بل أن ذلك عمل إنساني شريف هو أفضل ما يمكن عمله لمصلحة الجنس البشري مادام يتم تنفيذه بطريقة عملية لا غبار عليها ، لأن هذا العمل يوفر على ملايين من الناس آلاما ومتاعب لا يستحقونها فيجب إذن اعتباره من خير سبل الشفاء وتحسين النسل " وعلى هذا

الاعتبار اتخذت حكومات أخرى تدابير مثلها لمقاومة الأمراض الوراثية والعاهات غير القابلة للشفاء ، التى تهدد مستقبل النسل بويلاتها ونتائجها الوخيمة عليهم وعلى المجتمع .

فقد سنت حكومة السويد قانونا مثل القانون الألمانى سالف الذكر فى سنة ١٩٣٤ وبدأت تطبقه سنة ١٩٣٥ وجعلت حكومة الدنمارك تعقيم المصابين بأمراض غير قابلة للشفاء اختياريا بقانون أصدرته فى أول يونيه سنة ١٩٢٩ وتسرى أحكام التعقيم فى بعض مقاطعات سويسرا بشرط أن يقوم بتقريرها وتنفيذها مجلس مكون من بين أعضائه ثلاثة من الأطباء الإخصائيين فى الأمراض الباطنية والتناسلية . وقررت ١٩ ولاية من الولايات المتحدة الأمريكية الأخذ بمبدأ تعقيم الأشخاص الذين لا يرجى شفاؤهم من أمراض تضر بصحة النسل .

وهكذا ينتشر هذا المبدأ من بلد إلى آخر لما فيه من وقاية النسل من شرور الأمراض التى تضعف حيوية الأمة . وأما فى انجلترا و ايطاليا وفرنسا فلا يزال هذا الموضوع محل بحث الهيئات التشريعية لأن الرأى العام فى تلك البلاد ينفر من تقييد حريته بقانون التعقيم . ولكن من المنتظر الموافقة عليه قريبا بعد تعديلات تناسب تفكير كل شعب .

يتبين لنا مما تقدم أن البلاد التى سنت قانون التعقيم أى الغاء وظيفة التناسل من الرجال والنساء إلغاء مطلقا إنما قصرت تنفيذه على المصابين بأمراض أو عاهات جسميه أو عقلية غير قابلة للشفاء وأما الأشخاص المصابون بأمراض سيئة التأثير على النسل ولكنها قابلة للشفاء إذا عولجت بدقة كالزهرى والسيلان والسل والادمان على المسكرات والمخدرات فقد رأى الأطباء والمشرعون أن يكتفوا بمنع المصابين بتلك الأمراض من الزواج قبل تمام شفائهم منها وذلك بطريق إلزام كل طالب للزواج أن يقدم شهادة تثبت أنه توقع الكشف الطبى عليه بواسطة لجنة طبية حكومية أو طبيبين يختارهما الفريقان قبل عقد الزواج بيوم أو أسبوع على الأكثر وأنه تبين للأطباء عاميا صلاحية الطالب طبيا للزواج وأنه غير مصاب بمرض أو عاهة يخشى منها على الزوج الآخر أو على النسل . ومما لا ريب فيه أن مثل تلك الشهادة تضع حدا لكثير من الكوارث العائلية والمتاعب الاجتماعية فضلا عن أنها توفر على ميزانيات الحكومات والمعاهد الخيرية مبالغ طائلة يمكن انفاقها فى أوجه البر . وخلاصة القول أنه بتنفيذ التشريع الذى يحتم تقديم شهادة الصحة قبل الزواج ومن قانون تعقيم المصابين بأمراض غير قابلة للشفاء وضارة بالنسل ، يمكن تحقيق الأمنية الاجتماعية والاقتصادية العظيمة وهى التقليل من الأولاد الضعفاء وذوى العاهات من جهة ، والاكثار من عدد الأطفال الاصحاء الجسم والعقل من جهة أخرى . وبذلك ينشأ جيل جديد قوى يستطيع الجهاد فى الحياة بنجاح . وقد أشار العلامة الفرنسى " باستور " إلى ضرورة تحسين النسل بطريقة اسماها " اختيار البذرة "

وهى تكاد تطابق التشريع الذى يقضى بمنع زواج المرضى الذى تكلمنا عنه . وأذكر أيضا أنه ورد فى حديث شريف لنبينا الكريم صلى الله عليه وسلم حيث قال : " تخيروا لنطفكم فإن العرق دساس " وفى ذلك ما يشير إلى تأثير الوراثة على النسل .

وختاما نرى أنه قد حان الوقت الذى يتعين فيه على حكومتنا الرشيدة ممثلة فى " وزارة الشؤون الاجتماعية " أن تدرس بدقة موضوع تحسين النسل وتجعله فى مقدمة الموضوعات الحيوية التى تستحق عنايتها وبحثها من جميع الوجوه بواسطة الاخصائيين فى الطب والتشريع الاجتماعى لاختيار أحسن السبل الموصلة لتحقيق هذه الأمنية بما يلائم بلادنا وعاداتنا .

وفقنا الله جميعا إلى ما فيه الخير والصواب مسترشدين بنور فضائل مليكنا الصالح المحبوب فاروق الله أدام الله جلالته نبراسا لأعمال الخير وخير الأعمال، آمين .

الدكتور
عبد العزيز نظمى